مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2024

سياسة المملكة العربية السعودية في تحديث القطاع الزراعي 1932- 1945

م. د. علي احمد مهنا[1] م. د. حسام ابراهيم حمد[2]

ali.Ahmed@uoanbar.edu.iq[1] husaam.ibrahem@uoanbar.edu.iq[2]

جامعة الانبار/ كلية التربية الاساسية – حديثة[1، 2]

تاريخ استلام البحث 2024/4/14 تاريخ قبول النشر 2024/5/7 تاريخ النشر 2024/6/24

الملخص:

شكل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية اهمية كبيرة ومتميزة كونه من القطاعات الحيوية والمهمة والتي لها تأثير مباشر من ناحية توفير مادة غذائية لكافة سكان المملكة وكذلك تدخل الكثير من محاصيلها في رفد الصناعات الوطنية الانتاجية بالمواد الأولية، وكذلك يعد القطاع الزراعي الوسيلة الاساسية لتوفير العلف للحيوانات بمختلف انواعها، اما الفائدة الثانية للزراعة فهي تعتبر من المصادر الاساسية للدخل القومي وذلك من خلال ما توفره من اموال نتيجة لتصدير انواع عديدة من المحاصيل الزراعية الى خارج البلاد وكذلك ما يطرحه التجار في الاسواق المحلية وهذا ما اوصلها الى حالة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية سواء كانت في فصل الصيف ما يطلق عليها المحاصيل الصيفية او المحاصيل الشتوية في فصل الشتاء. وتختلف المحاصيل الزراعية من منطقة الى اخرى وذلك بحسب الظروف المناخية والتربة الملائمة لها، وكذلك بحسب كميات المياه المتوفرة في اقاليم المملكة المترامية الأطراف، وبذلك يمكن تقييم وسائل الري للمزارع الى عدة اقسام منها ما يعتمد على مياه الامطار الساقطة في فصل الشتاء والقسم الاخر على المياه السطحية او مياه الابار والعيون التي يتم حفرها، وعلى هذا الاساس اولت حكومة المملكة العربية السعودية الزراعة اهمية كبيرة فقامت بتوفير الاسمدة والبذور المحسنة وتقديمها الى الفلاحين بأسعار مدعومة، وكذلك اعفاء المكائن الزراعية من الرسوم الجمركية التي كانت تفرض على البضائع المستوردة من الخارج، وكذلك عملت المملكة على انشاء المزارع التجريبية من اجل زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، السعودية، سياسة المملكة في تحديث القطاع الزراعي.

The Kingdom of Saudi Arabia's policy of modernizing the agricultural sector 1932-1945

Lecturer. Dr. Ali Ahmed Muhanna[1] **Lecturer. Dr. Hussam Ibrahim Hamad[2]**
University of Anbar – College of Basic Education- Haditha[1,2]

Abstract:

The agricultural sector in the Kingdom of Saudi Arabia is great and distinct importance as it is one of the vital and important sectors that has a direct impact in terms of providing food for all the population of the Kingdom, and many of its crops also contribute to supplying the national productive industries with raw materials. The agricultural sector is also considered the primary means of providing fodder for animals of all kinds. As for the second benefit of agriculture, it is considered one of the primary sources of national income, through the money it provides as a result of exporting many types of agricultural crops outside the country, as well as what merchants offer in local markets, which has brought it to a state of self-sufficiency in agricultural crops, whether in the summer. They are called summer crops and winter crops in winter. Agricultural crops vary from one region to another, depending on the climatic conditions and soil suitable for them, as well as according to the amounts of water available in the Kingdom's vast regions. Thus, irrigation methods for farms can be evaluated into several sections, some of which depend on rainwater falling in the winter, and the other section on surface water or water. Wells and springs that are drilled. On this basis, the government of the Kingdom of Saudi Arabia paid great attention to agriculture, providing fertilizers and improved seeds and offering them to farmers at subsidized prices. Agricultural machinery was also exempted from customs duties imposed on goods imported abroad, and the Kingdom also worked to establish experimental farms to grow many agricultural crops.

key words: The agricultural sector, Saudi Arabia, the Kingdom's policy in modernizing the agricultural sector.

المقدمة

أدت الزراعة في المملكة العربية السعودية دورا هاما في تحقيق الاستراتيجية الوطنية والاهداف الرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية وهو الهدف الذي ركزت عليه سياسة الحكومة من اجل تحديث ذلك القطاع، اذ تعد الزراعة احد الحرف الاساسية التي مارسها سكان المملكة العربية السعودية

وكانت تشكل العامل الاساسي في حياتهم ومصدر قوتهم اليومي، لكن الانتاج الزراعي في تلك الفترة تميز بقلة تذبذبه في بداية الامر وبقى على نطاق ضيق لا يتناسب مع مساحة الاقاليم الزراعية وعدد سكانها بالرغم من قلة الانتاج الزراعي في الواحات المتفرقة من اقاليم المملكة العربية السعودية. اذ كان يمثل دخلا اقتصاديا مهما لكن بوادر الانتاج لهذا القطاع اخذت تتسع من خلال السياسة الواضحة التي انتهجتها المملكة من اجل النهوض بالقطاع الزراعي لسد احتياج السكان من المواد الزراعية ووضع اليد في الاتجاه الصحيح والذي بدوره سينعكس ايجابا على كميات الانتاج ما يحقق الهدف المرسوم وهو سياسة الاكتفاء الذاتي والذي سينعكس بضلالة على الحالة المعيشية للسكان ما يخفف من الاعباء المالية التي كانت تعاني منها الاسر السعودية وكذلك تطور القطاع الزراعي له اثر كبير في الاستقرار الاجتماعي والعمل على تقليل عملية الهجرة والترحال للسكان لا سيما من كانوا يمارسون مهنة الرعي وتربية المواشي بحثا عن الاعشاب والمياه لرعي حيواناتهم، فيمكن القول ان هذا الاستقرار سينعكس كذلك على الاستقرار السياسي ونشر الوعي بين سكان تلك المناطق والحد من ظاهرة السكن العشوائي لان تلك الاسر سيكون موطن استقرارها في القرى الزراعية وبالقرب من المناطق التي تتوفر فيها المياه بعد ان كان ما يحدد موقع مساكنهم هو وفرة الاعشاب والمناطق التي تسقط عليها الامطار في فصل الشتاء لكن بعد التغيير الذي حصل لا سيما بعد توحيد المملكة العربية السعودية نجد ان هناك نوع من الاستقرار واخذت بوادر التطور للزراعة بالانتشار على وفق ما ترسمه وتقدمة سياسة الحكومة وان كانت بشكل بدائي ومحدود لكن على ارض الواقع بدأت واضحة.

اولا : اوضاع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية حتى عام (1932)

شهدت المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا في مجال القطاعات الخدمية ولاسيما القطاع الزراعي خلال الفترة التي اعقبت اكتشاف النفط فيها حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وانعكس ذلك على تطور القطاعات الزراعية والتعليمية والصحية ومرافق الحياة الاخرى واتعاقب على ذلك زيادة النشاطات السكانية في المملكة العربية السعودية فضلا عن المصالح الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية والمتنافسة على تقديم الخدمات الى المملكة العربية السعودية مقابل الحصول على امتيازات نفطية بعد زيادة الطلب على النفط .

عانت الزراعة في المملكة العربية السعودية من ندرة مصادر المياه مما يؤدي الى شحة مياه الري مقارنة بضخامة مساحة المملكة وحاجة اراضيها ومزارعها الى هذا العنصر الحيوي، لهذا اتجهت جهود الحكومة الى بذل مساعي كبيرة لإيجاد مصادر مياه جديدة وتطوير المصادر الموجودة سابقا والتي كان من بينها الاودية التي تفيض بالمياه[1]، كذلك يوجد مياه الامطار ومياه الابار الارتوازية التي تتراوح اعماقها بين (1000- 10000) قدم الامر الذي دفع الحكومة الى حفر هذه الابار والتي يتدفق المياه منها الى 60 قدما فوق سطح الارض، وتوجد الابار في الدمام على سواحل الخليج العربي وفي الطائف ويوجد كذلك في الاحساء وفي شمال غرب السعودية في تبوك، وان انجاز هذه الابار سوف يساهم في ارواء 70% من الاراضي كما استخدم السكان الابار السطحية الضحلة المياه عادة وغير الصالحة للشرب والعيون الجارية والتي تساهم مع الاودية والابار الارتوازية اذا تم استغلالها بشكل صحيح الى ري 90% من الاراضي المعتمدة على الري[2].

ومن المشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة في المملكة العربية السعودية بداية توحيدها اي قبل انتهاج سياسة التحديث فهي تتمثل بقلة الاراضي التي يمكن زراعتها بحسب تقديرات الخبراء فأن مساحة الاراضي الزراعية تقدر بـ (300) هكتار او ما يعادل (175,000) فدان او (3000,000) دونم وهي كانت تشكل 2% من مساحة المملكة العربية السعودية بما في ذلك الربع الخالي[3]، اي ان المساحة التي كانت تزرع فعلا لا تتعدى 2% من اجمالي مساحة البلاد الصالحة للزراعة ومع مزاولة 60% من السكان للزراعة الا ان مشكلة قلة الاراضي الصالحة للزراعة كانت تعيق تحقيق النمو في هذا القطاع[4].

ايضا من المشاكل والمعوقات التي كانت تعاني منها الزراعة في الفترات السابقة هي قلة التمويل الزراعي الحكومي وكذلك ضعف حالة الفلاح من الناحية المادية وعدم استخدام المكننة الزراعية وسوء التخزين والتسويق ما كان يؤثر سلبا على القطاع الزراعي، كذلك لم تكن هنالك طرق معبدة وجيدة وعدم توفر وسائل النقل الحديثة ما يؤدي الى تأخر نقل البضائع الزراعية الى الاسواق ما يؤدي الى اتلافها وهذا ما انعكس سلبا على حالة الفلاح المادية وكذلك قلة البضائع في الاسواق ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار، اما التمويل فكان ينحصر في نطاق ضعيف وعلى شكل مديونيات صغيرة مقابل ارباح[5].

وفيما يخص مسألة التخزين والتي تعد من المسائل المهمة اذ يحتاج المزارع الى مخازن لمنتوجاته بصوره سليمة فهي مهمة في تحديد انواع المنتوجات التي يمكن تخزينها ومن ثم ارسالها الى الاسواق وتعتبر هذه من مجموعة الصعوبات التي كانت تعاني منها الزراعة مما يوجب بذل الجهود من قبل الحكومة وذلك من خلال استصلاح الاراضي الزراعية ونشر الوعي لدى الفلاحين والقضاء على الآفات الزراعية التي كانت تصيب المحاصيل الزراعية ما يؤدي الى اتلاف هذه المحاصيل وبالتالي تنخفض هذه المحاصيل في الاسواق كذلك تسبب خسارة كبيرة للفلاح ومن الضروري لديمومة القطاع الزراعي لا بد من توفر المياه اللازمة واقامة المشاريع الاروائية من اجل الاستفادة منها وكذلك مياه الامطار عن طريق تخزينها في الدور ومن ثم استقلالها في وقت الحاجة المناسب[6].

وفي ضل هذه التحديات التي كانت توجه القطاع الزراعي فكان على الحكومة اقامة مشاريع عديدة للاستفادة من مياه الامطار الساقطة من اجل المحافظة عليها ومنع تسربها الى المجاري والصحاري، اذ تجمعها من الوديان الرئيسية والفرعية وتخزينها في السدود[7].

ومن المشاكل الاخرى التي عانت منها الزراعة في المملكة العربية السعودية هي مشكلة خصوبة التربة فمعظم التربة الزراعية رملية وطينية لذلك فان معظم الترب في السعودية تتراوح نسبتها بين الخفيف والمتوسط مما ادى الى عدم تماسك التربة ما يؤدي الى تعريتها في حال عدم وجود المياه وكذلك عدم وجود الغطاء النباتي الذي يحافظ بدوره على بقاء التربة متماسكة[8].

ومع تعرض التربة للإهمال بعد ان هجر الكثير من المزارعين لأراضيهم نتيجة الجفاف الذي اصابها لا سيما في اوقات قلة المياه او ندرتها مما انعكس سلبا على التربة وبالتالي اخذت المادة العضوية بالانخفاض وارتفاع نسبة الاملاح الذائبة مع انعدام وسائل الصرف في المناطق الشرقية في الاحساء والقطيف والهفوف مما اضعف نشاط الارض ومن ثم انخفاض نسبة الانتاج للمحاصيل الزراعية بكافة انواعها ما ادى بالنتيجة الى ترك الكثير من الفلاحين لأراضيهم بدون زراعة بسبب العوامل المؤثرة التي تم ذكرها .

الجدول (1) المساحات المزروعة في المملكة العربية السعودية بالدونم[9]

ت	المنطقة	الاراضي المزروعة	الاراضي غير المزروعة	المجموع
1	المنطقة الشرقية	101593	24543	126136
2	المنطقة الشمالية	104682	221825	3226507
3	منطقة المدينة	44819	67168	107986
4	منطقة جده ومكة	35112	4674	39786
5	منطقة الطائف	172167	15708	178875
6	منطقة القصيم	319635	237613	2695784
7	المنطقة الوسطى	515128	165146	6802074
8	المنطقة الجنوبية	381963	750870	457833
9	المجموع	1675099	1,487,516	13,634,981

ومن الظروف الصعبة التي كانت تعترض تقدم القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، ان قسم كبير من الاراضي تعتمد في زراعتها على مياه الامطار وكان هناك خطر دائم يهدد الزراعة المروية بمياه الامطار وذلك لسيلان المياه غير المنظمة التي قد تؤدي الى حدوث فيضانات بعد تساقط الامطار بصوره كثيفة ما يؤدي الى تدمير السدود الرملية البسيطة التي اقامها الفلاحون على الوديان وكذلك في اغلب الاحيان لا يصل الى الجزء الاعلى من الوادي الا قدر ضئيل من المياه لارواء المنتوجات الزراعية في تلك المناطق[10].

اذ كرست الحكومة السعودية جهودها في ضل سياستها الرامية الى تحديث القطاع الزراعي فكان لابد من اجراء اصلاحات على وسائل الري التي كانت متبعة بطرق بدائية والعمل على ايجاد نظام للصرف وسحب المياه المتسربة من باطن الارض لكي لا تضر المحاصيل الزراعية وان يتم استصلاح الاراضي البور وتزرع بالمياه الفائضة بدلا من ذهابها الى الصحراء واستخدام وسائل حديثة للاستفادة منها صناعيا وزراعيا وعدم الحاجة الى حفر الابار الارتوازية ووسائل ضخ المياه منها الى المزارع كذلك عانت الزراعة من ارتفاع منسوب المياه المقترن باستمرار تبخره مما ادى الى ترسب الملح فيها بشكل كبير[11].

لذلك وضعت الحكومة مشروعا للصرف يعد من اهم المشاريع الزراعية الانشائية في المنطقة الغربية التي تتجمع فيها مياه العيون وتغمر مساحات كبيرة من الارض من دون فائدة منها فقامت حكومة المملكة بتنفيذ مشروع تصريف مياه القطيف اذ يمكن في المستقبل زراعته والاستفادة من المياه بعد ان كانت مستنقعات تتجمع فيها المياه الاسنه، وذلك على اساس انشاء شبكة من الجداول من اجل التحكم في مياه الابار وتنظيم تدفق مياهها بما يتحقق مع حاجة المزروعات الى المياه[12]. وقد ظهرت الفائدة من انجاز المرحلة الاولى من المشروعات اذ جفت المستنقعات وعادت خصوبة التربة للأرض اذ تم ارواء مساحات واسعة من الاراضي المزروعة بأشجار النخيل والمحاصيل الاخرى وامكانية اضافة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية[13].

كان القطاع الزراعي في بداية نشوئه في المملكة العربية السعودية يعتمد على المجهود الفردي للمزارعين، وذلك لحاجتهم الماسة للمنتوجات الزراعية في تأمين قوتهم اليومي بالحد الادنى وكان معظم ما ينتج يستهلك محليا حتى قرر الملك عبدالعزيز ال سعود [14] منذ بداية توحيد المملكة عام 1932 من اجل النهوض بالقطاع الزراعي وتحديثه، اذ تم اعفاء جميع المعدات الزراعية من الرسوم الكمركية وتوفيرها بأسعار مناسبة لتوزيعها على المزارعين [15] .

وكانت الزراعة المصدر الرئيسي للاقتصاد السعودي قبل اكتشاف النفط على الرغم من محدودية انتشارها في ارجاء المملكة، وعلى تلك الاساس تم اتباع سياسة التحديث من اجل النهوض بالقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، فبدأت بإنشاء مشروع الارطاوية الذي يقع في اطراف مقاطعة القصيم على الطريق الممتد من الكويت الى بريدة، ويوجد في تلك المنطقة عدد قليل من الابار ويسكنها البدو الرحل، فبدأت الزراعة تنتشر بشكل في تلك المنطقة، اذ اعتبر مشروع الارطاوية من المشاريع المهمة في المملكة العربية السعودية كونه يمثل حجر الاساس في تطور القطاع الزراعي في المملكة من اجل رفدها بالمنتوجات الزراعية المتنوعة لسد حاجة السكان [16]

اعتمدت سياسة المملكة العربية السعودية في برنامجها الرامي الى تحديث القطاع الزراعي على ثلاثة مراحل مهمه منها

المرحلة الاولى: قبل اكتشاف النفط فيها اذ تركزت الزراعة في تلك الفترة في الواحات وبعض الاودية، واعتمدت على مياه الامطار بشكل اساسي ونتيجة لذلك كانت نسبة المحاصيل الزراعية قليلة اذ ما قورنت بحاجة السكان المحلية.

ثانيا : تطور القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية عام (1932 – 1939)

المرحلة الثانية: بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره وزيادة عائدات المملكة من الاموال حتى مزاولة نشاط التنمية الشاملة على اسس علمية مدروسة وخلال تلك الفترة اتبعه سياسة تشجيع المزارعين ومساعدتهم من قبل الدولة من اجل شراء مضخات ومعدات زراعية وتحديث الاساليب الزراعية المتبعة في البرنامج الزراعي [17].

المرحلة الثالثة: اتسمت تمثلت بالتخطيط لتحديث القطاع الزراعي من اجل التخلص من عمليات الاستيراد لبعض المنتوجات التي لا تنتجها المملكة العربية السعودية قبل الشروع في عملية التحديث في القطاع الزراعي [18] . من المعروف ان الزراعة ترتبط بوفرة المياه بإعتبارها عامل اساسي في قيام المنتوجات الزراعية، اذ كانت في بداية الامر تعتمد على كميات الامطار التي تسقط بشكل محدود على معظم اجزاء المملكة فهي لا تكفي ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل واسع وتتميز بعدم انتظامها طيلة ايام السنه بإستثناء بعض جهات اقليم عسير غرب المملكة وفي نطاقات عده من جنوب غرب البلاد ما يقدر كمية الامطار السنوية على 300 ملم .

الجدول (2) المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه الامطار حسب مساحتها بالدونم[19]

ت	المنطقة	المساحة الحدودية للأمطار بالدونم
1	مناطق الشمال	16883
2	مناطق المدينة	4381
3	منطقة جده ومكة المكرمة	24929
4	منطقة الطائف	16584
5	منطقة القصيم	7870
6	المنطقة الوسطى	11140
7	المنطقة الجنوبية	108327
المجموع		190,114

وتتميز كل منطقة من مناطق المملكة بزراعة نوع معين من المحاصيل الزراعية التي تنمو فيها تبعا للتربة والظروف المناخية المناسبة لا سيما كميات الامطار التي تسقط عليها، لذلك تتركز الزراعة في مناطق الواحات وبالقرب من الاودية التي تتجمع فيها مياه الامطار التي تسقط على المناطق

المرتفعة متجهتا نحو الوديان اذ اخذت تنتشر زراعة النخيل والمحاصيل الشتوية تبعا لكميات الامطار الساقطة عليها وكميات المياه الجوفية مع نوعية التربة الملائمة للزراعة [20].

ومن اهم المناطق ذات التربة الخصبة والتي تنتشر فيها الزراعة هي مجموعة من الاودية منها وادي المياه، وادي الحمض، وادي الجيزان، وادي العميق، وادي رضوان، وادي السيل، وادي وليه، وادي فاطمة، وادي الصفراء، وادي قليص، وادي نوبه [21].

وفي ضل سياسة التحديث التي اتبعتها المملكة العربية السعودية من اجل تنمية القطاع الزراعي وتطويره، اذ عملت على توفير المياه اللازمة للزراعة فأنشأت في الخرج مزارع نموذجية وهي تقضي بضرورة توسيع المناطق الزراعية عن طريق الري من العيون والينابيع اذ عملت على جلب الخبراء من الخارج لاسيما المنظمات الدولية للزراعة والتغذية وقد بذلت جهود كبيرة في ذلك المجال من اجل تحسين وسائل الانتاج الزراعي الاكثر شيوعا وخاصتا زراعة النخيل مما ادى الى مضاعفة الانتاج الى ثلاث اضعاف مع تحسين نوعيته وهناك زراعة جديدة ادخلت على نطاق التجربة، كما ساهمت شركة ارامكوا في تطوير الزراعة عندما قامت بحفر عدد من الابار وقدمت خبراء وجيولوجيين وكان بالاتفاق العمل تحت ارادة حكومة المملكة العربية السعودية في كل وقت وانشأت مئات الكيلو مترات من اقنية الري وادخلت الآلات والاسمدة الى البلاد واتساع استعمالها عن طريق المزارع التجريبية الحديثة في المملكة العربية السعودية [22]. كما اتجهت سياسة الحكومة الى انشاء مزارع نموذجية في مناطق عنزه وزلفى وسدير وديراب في الرياض وكان الغرض من انشاء المشاتل في السدير وعنزه لتحسين الانتاج الزراعي وايجاد الشتلات التي يحتاجها المزارعون ولتعمم الفائدة، اذ بدأت بإنشاء هذه المشاكل في كل من وحدات الاحساء ووحدات المدينة اذ تم توزيع 600 كغم من البذور وازدادت الخبرة السعودية لاستخدام هذه المشاكل او محطات الابحاث اذ لم تعد تكتفي باستيراد الاصناف الممتازة من الشتلات فأخذت بتجهيزها مع النباتات المحلية[23].

استطاعت المملكة العربية السعودية انتاج القمح المقاوم لمرض الصدأ في الوحدة الزراعية في المدينة اذ جربت زراعة اصناف من الارز المستورد من باكستان في الوحدة الزراعية بالإحساء ليكون بديلا للأصناف الرديئة التي تزرع محليا وتعرف باسم الشلب، وكذلك تم اجراء تجارب ناجحة على بذور الخروع في كل من منطقتي العقيم وبيشة وبعد هذا النجاح الذي تحقق وبحسب تقديرات الخبراء المختصين اخذ يدر على المملكة مبلغا قدره 2355 مليون ريال سنويا[24].

اشرفت الحكومة السعودية على هذه المشاريع الزراعية بالتعاون مع هيئة الاغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة اذ قاموا بتقديم دراسات قيمة للمشاريع الزراعية من اجل بحث جميع النواحي الزراعية والمائية والجيلوجية وطبقات الارض والثروة الحيوانية ومن ضمن توجيهات هذه اللجان هي كيفية السيطرة على مياه الفيضانات من اجل الاستفادة منها بعد تخزينها مما يتطلب انشاء سدود في المنطقة للتحكم في تصريف مياه الامطار والاستفادة منها اوقات شحة المياه ومنع تسريبها[25].

شجعت المملكة العربية السعودية انتشار الزراعة في المدن وخصوصا واحاتها الكبيرة واوديتها، كما تم العمل على تحديث الزراعة من خلال المزارع النموذجية الجنوبية ضمن السياسة التي اتبعتها حكومة المملكة في كل من الاحساء وواحة الهفوف الكبرى بينابيعها السبعة والتي اخذت تنتج الارز والثمار المختلفة الى جانب عدد من انواع التمور ومن المراكز الاخرى التي انشأتها الحكومة في القطيف والدمام ونجد اذ تنتج تلك المزارع الحبوب والثمار والخضار المتنوعة والتمور وكذلك تم انشاء مزارع نموذجية تجريبية في الخرج بالقرب من الرياض اما في عسير ونجران التي اشتهرت بزراعة انواع عده من المحاصيل منها قهوة محا اليمنية، اما منطقة تهامة التي تكون شديدة الخصوبة في المناطق الممطرة تنتج القطن والذرة والتبغ والتمور والحبوب والثمار، فضلا عن انشاء مزارع نموذجية تجريبية في وادي فاطمة ضمن سياسة التحديث التي اتبعتها الحكومة [26] وكان هناك جملة من اهم الاسباب الجوهرية التي اتبعتها المملكة العربية السعودية من اجل تحديث القطاع الزراعي تتلخص بما يلي[27]:

1-ان نسبه كبيرة من السكان تعمل بالزراعة لا سيما في المناطق الريفية والتي يسكنها نصف سكان المملكة خلال تلك الفترة.

2- يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، وعليه فاذا اريد تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد يجب تنمية القطاع الزراعي.

3- الاهمية الاستراتيجية لإنتاج الغذاء الاساسي للسكان فأن تحديث القطاع الزراعي يوفر فرص عمل في نطاق هذا القطاع وفي الصناعات الزراعية.

4- يساهم القطاع الزراعي في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل نسبة الواردات من الخارج والاعتماد على الناتج المحلي.

5- تساهم التنمية الزراعية على التوازن السكاني والحد من ظاهرة هجرة السكان من الريف الى المدينة بحثا عن فرص عمل اخرى من اجل العيش.

ان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية اتجهت سياسة الحكومة في المملكة العربية السعودية الى بذل الكثير من الجهود لإيجاد مصادر مياه جديدة وتطوير الموجودة سابقا لمعالجة قلة المياه كذلك ركزت اهتمامها في هذا المجال اذ استعانت بعدد من الخبراء من الدول التي لديها الخبرة في هذا المجال للبحث عن مصادر المياه الجوفية لسد احتياجاتها في القطاع الزراعي[28].اخذت المساحات الزراعية تزداد في المملكة العربية السعودية اذ بلغت المساحة المزروعة ما يزيد عن عشرة الاف هكتار، وازدادت تلك المساحة مع التطور الحاصل في المجال الزراعي وانشأت مزارع نموذجية اخرى في الخرج، وهي واحة طبيعية تبلغ مساحتها 12 كيلو متر مربع وتقع على بعد مسافة خمسين كيلوا عن الرياض [29] فضلا عن مشروع الخرج تم انشاء مشروع اخر في الاحساء الذي كان يتمتع بواحات كبيرة من النخيل وتتوفر فيه المياه فاستغلت الدولة تلك المياه واصبحت تمد هذه المشاريع مناطق المملكة الاخرى بمنتوجاتها الزراعية بمختلف انواعها من اجل سد حاجة السكان من الناتج المحلي [30]. وكما تم انشاء مشروع القطيف وتلك المنطقة تشبه منطقة الاحساء من حيث واحات النخيل المحيطة بها والابار الموجودة فيها ولم تغفل الحكومة في سياستها عن استقلال مياه الامطار ولا سيما في منطقة ابها وهي المنطقة التي قامت فيها سدا لجمع مياه الامطار من اجل استخدامها في الزراعة وقت شحت المياه، اذ اثبتت الفرق الفنية التي استقدمتها الحكومة في المسح الجغرافي امكانية حفر ابار ارتوازية في المنطقة لتزويدها بالمياه من اجل استخدامها في زراعة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية [31].

لم تتوقف حكومة المملكة العربية السعودية عند حد معين في مجال توسيع نطاق المساحات الزراعية ودعم الاخير بكل الاساليب بل عملت على انشاء مشاريع في مناطق الشمال حول جبل شمر الذي يتميز بهطول كميات كبيرة من الامطار اكثر من المناطق المجاورة له، ومن مراكزه الرئيسية في حائل [32] ومن اهم المحاصيل التي تجود به واحاتها الفواكه والخضراوات والعنب والحبوب كالقمح والشعير والذرة [33].

ثالثا : تطور القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية (1939 – 1945)

وبذلك توسع اهتمام المملكة العربية السعودية بالمجال الزراعي فعملت على ايجاد الحلول المناسبة لسد النقص الحاصل في شحة المياه، وفي تلك الاثناء قامت باستقدام العديد من الخبراء فطلبت من الحكومة العراقية عام 1939 ارسال بعثه فنية لمسح اراضي عيون الخرج من اجل زيادة المساحات الزراعية في المملكة [34] فوافق مجلس الوزراء العراقي في الثالث من نيسان عام 1939 على ايفاد بعثه فنيه برئاسة المهندس احمد نسيم سوسه [35] من اجل تقديم الدعم للمملكة في مجال الزراعة والري، اذ قامت البعثة العراقية بدراسة اراضي الخرج الزراعية ومسحها فضلا عن العيون الموجودة فيها التي تشكل مصدرا مهما للمياه من اجل استصلاح مساحات اوسع لاستقلالها في المجال الزراعي [36].

اقترح احمد نسيم سوسه نصب عدة مضخات كبيرة لضخ المياه من تلك العيون والبدء بإنشاء مجاري تلك العيون بعد شق قناه مرتفعة نسبيا لانسياب الماء فيها من تلك العيون بواسطة مضخات حديثة[37] وبعد انتهاء اعمال البعثة الفنية العراقية وعودتها الى بغداد درست وزارة المالية في المملكة التقرير الذي اعدته البعثة وارادت ان تباشر بعمل المشروع التجريبي الزراعي في الخرج على ان تقوم البعثة السابقة بالإشراف على تنفيذ المشروع، وبعد ان وجدت في تقرير البعثة الزراعية العراقية في المملكة العربية السعودية [38] وبناء على ذلك وافقت الحكومة العراقية على ارسال افراد البعثة السابقة فضلا عن ارسال الخبير الزراعي عبدالله فائق ومعه جميع المعدات اللازمة للمشروع، وبدأت حكومة المملكة وفق مقترحات البعثة الزراعية العراقية بنصب ماكنتين تضخ المياه بقوة 41.55 حصانا على احد عيون الخرج المسماة عين سمحة، وبدأ ضخ المياه بكميات كبيرة مما ساعد بدوره في ارواء مساحات واسعة من تلك المناطق وتم تحويلها الى واحات زراعية تنتج مختلف انواع المحاصيل الزراعية [39] بعدها بدأت بزراعة المحاصيل الشتوية واشجار الفاكهة المتنوعة، وغرست في ارض المشروع ما يقارب عشرة الاف فسيلة من النخيل على سبيل التجربة الزراعية التي اثبتت نجاحها بشكل كبير نتيجة لإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في عمليات الزراعة والري [40].

ومن الملفت للنظر ان تجربة البعثة الفنية العراقية كانت تجربة رائدة في مجال التعاون العربي الثنائي في المجالات الزراعية ولكنها لم تستمر طويلا، فبعد انقضاء المدة المحدودة للبعثة والتي كانت ست اشهر رجعت البعثة الفنية العراقية الى بغداد وابقت عبدالله فائق للأشراف على بعض الاعمال

الزراعية والاستفادة من خبراته في تقديم المشورة والاشراف على مشاريع جديدة في المملكة العربية السعودية [41] واكد احمد سوسه في تقريره الثاني لوزير المالية السعودي عام 1940 على ضرورة الاستعانة بعدد من الخبراء العراقيين المختصين في مجال القطاع الزراعي من اجل تطوير وسائل الانتاج والنهوض بها لسد حاجة السكان، كما سعت الحكومة السعودية لتحديث القطاع الزراعي اذ اقترح عبدالله سليمان وزير المالية [42] انشاء مؤسسة حكومية خاصة بالزراعة وانشاء مصرف زراعي لدعم الفلاحين وتسليفهم من اجل اقامة مشاريع زراعية وشراء معدات الري والآلات الزراعية والاسمدة والبذور والمبيدات لمكافحة الامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية [43].

فضلا عن ذلك استعانت حكومة المملكة بعدد من الخبراء والمهندسين الامريكيين المهتمين في المجال الزراعي من اجل القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية ومعرفة مدى صلاحيتها للزراعة وكيف يمكن استصلاحها وتأهيلها للزراعة [44] وكانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى من وراء ذلك الى تعزيز مركزها في المملكة والحصول على ثقة الملك عبدالعزيز ويظهر ذلك واضحا من خلال برقية مساعد وزير الخارجية الامريكي الى السفير الامريكي في مصر(kirk) في الحادي عشر من اذار عام 1943 التي جاء فيها "تم توزيع مساعدات الإعارة والتأجير (Lend-ceaseact) [45] الى المملكة مباشر دون وساطة بريطانيا [46] وعلى ذلك الاساس ارسلت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بعثة زراعية من اجل اجراء مسح شامل للأراضي في المملكة وضمن البعثة كل من (جي جي هاملتون – مسح شامل للأراضي في المملكة وضمن البعثة كل من (جي. جي. هاملتون – c.c.Hamilton) وهو مهندس زراعي يعمل في قسم حفظ التربة في وزارة الزراعة الامريكية والثاني (ا.ل.واشن – A.L.wathn) وهو مهندس امريكي له خبرة واسعة في المناطق الجافة وشبه الجافة في الولايات المتحدة الامريكية الجنوبية والغربية، وتم ارسال تلك البعثة بعد موافقة الرئيس الامريكي[47] (روزفلت– Roosevelt) [48] فضلا عن ذلك جهزت الادارة الامريكية المملكة العربية السعودية بمعدات طلبتها شركة النفط العربية استاندارد اويل اوف كاليفورنيا وقد اشارت الى معدات تستخدم في حراثة الارض وكذلك مضخات مياه تم تسليمها الى مركز تموين الشرق الاوسط تحت الطلب التجاري الامريكي ليتم تسليمها الى المملكة العربية السعودية [49].

امتد النشاط الامريكي يصل الى جوانب اخرى في المملكة العربية السعودية فأرسلت بعثه فنية اخرى تضم خبراء وفنيين في مجال الزراعة والري للمساعدة في تطوير القطاع الزراعي، اذ قامت البعثة الامريكية بإدخال الاساليب الحديثة من اجل تطوير وتحسين الواقع الزراعي في المملكة، اذ قامت بإدخال العديد من المحاصيل الزراعية المحسنة كالذرة البيضاء والصفراء والقمح والرز الابيض، وكذلك وفرة المعدات التي كان لها الدور الكبير في تطوير القطاع الزراعي [50].

وبعد اختتام البعثة الزراعية عملها في الخامس من كانون الثاني عام 1943 عادت الى واشنطن، ومن ثم ارسلت وزارة الخارجية الامريكية بعثة اخرى من المهندسين الزراعيين والفنيين برئاسة (دافيد وروجز – D.Rodoers) اذ قامت تلك البعثة بإنشاء عدد من المشاريع الزراعية في المملكة، وتم اجراء العديد من التجارب من قبل لجان مختصة في مجال الموارد المائية برئاسة توتيشل، وحدد عمل البعثة بثلاثة اشهر [51] بعد دراسة تقرير البعثة الزراعية الامريكية في واشنطن ارسلت وزارة الخارجية الامريكية بعثة موسعة من الخبراء الزراعيين في كانون الاول عام 1944 بالإعارة من وزارة الزراعة الامريكية، اذ قامت البعثة بإنشاء المبازل والسواقي وفق الاساليب الحديثة في الزراعة، وركزت تلك البعثات على الزراعة المركزية وادخال العديد من المحاصيل الزراعية المهمة في تجربة زراعتها في المملكة العربية السعودية من اجل تحسين الانتاج الزراعي [52].

تعد البعثات الامريكية خطوة ايجابية من اجل الاسهام في دعم وتحديث القطاع الزراعي السعودي من حيث الانتاج والتسويق، ولم يكن اهتمام الحكومة السعودية مقتصرا على جانب الزراعة والري فقط وانما شمل تطوير والمحافظة على الثروة الحيوانية، اذ قامت بإنشاء العديد من حضائر الحيوانات في كل من مزرعتي الشرائع والخرج بإشراف بعض المهندسين الامريكان، كما انشأت معملا صغيرا لمنتوجات الالبان في الشرائع ليساهم في سد احتياجات السكان [53].

اتجهت انظار الملك عبدالعزيز الى الغرب لطلب المساعدة معتبرا ان الحل الاساس لتطوير الاقتصاد السعودي ولا سيما في المجال الزراعي يمكن في استمالة رؤوس الاموال الغربية من اجل استخدامها في دعم القطاع الزراعي، وكذلك طلب الخبراء والفنيين في هذه المجالات [54] كذلك تم ايفاد العديد من الطلاب للدراسة في المجال الزراعي والاطلاع على الاوضاع الزراعية في الدول المتقدمة من اجل اكتساب الخبرة اللازمة في مجال الزراعة والري للنهوض بالقطاع الزراعي[55].

وتعد منطقة الخرج من اهم المناطق التي زارتها البعثة الزراعية الامريكية وتبعد تلك المنطقة حوالي 45 ميل جنوب شرق الرياض ويوجد في المنطقة منابع مائية طبيعية تتراوح اعماقها من 50–1500 قدم وان وجود هذه المنابع ساعد على قيام مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية[56] وقامت الشركة الامريكية بإنشاء قناة للري من الاسمنت يبلغ طولها 18 كيلو متر في منطقة الخرج، وتم تنصيب اربع مضخات للمياه بقوة خمسة وثلاثين الف لتر في الدقيقة مما اتاح ري مساحات تبلغ ثلاثة الاف هكتار بصورة دورية منظمة[57] بالإضافة الى البعثات السابقة التي استعانت بها المملكة العربية السعودية سواء كانت العراقية في بداية العمل على تحديث القطاع الزراعي او الامريكية التي استعانت بها المملكة في مجال التنقيب والحفر والبحث عن مصادر المياه، كذلك طلبت المملكة من مصر ارسال بعثة زراعية للعمل في مشروع الخرج الزراعي من اجل اكمال عمل البعثة الفنية العراقية[58].

وصلت البعثة الزراعية المصرية الى المملكة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية من اجل انجاز عمليات التنقيب وحفر الابار الارتوازية التي اصبحت الرافد الاساسي لتزويد المملكة بالمياه من اجل استصلاح اكثر عدد من المساحات الزراعية وفيما يلي جدول.

الجدول (3) المناطق الزراعية التي يتم ارواؤها بالآبار الارتوازية بالدونم[59]

ت	المنطقة	الاراضي المروية بمياه الابار بالدونم
1	مناطق الشمال	738546
2	مناطق المدينة	302133
3	منطقة جده ومكة	3533
4	منطقة الطائف	754485
5	منطقة القصيم	9581958
6	المنطقة الوسطى	498890
7	المنطقة الجنوبية	272489
	المجموع	12,152,034

ونتيجة للاهتمام المتزايد الذي اولته حكومة المملكة العربية السعودية للقطاع الزراعي اذ اصبحت الزراعة مورد مهم من موارد الدخل الناتج المحلي، اذ تم استصلاح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية فأخذت تنتج محاصيل مختلفة كالرمان والمشمش والخوخ والتين والخيار والقثاء والبطيخ

الاحمر والاصفر، وكذلك الحمضيات المختلفة كالليمون والبرتقال والنارنج فضلا عن انواع الخضار الاخرى كالطماطم واللوبيا والفاصوليا والباذنجان والباميا والخس والبقدنوس والفجل[60] ومن اهم انواع التمور في المملكة الحلوه والروثان والحرباوي والبرحي والهرمزي والشبلي فضلا عن اصناف اخرى من اشجار الفاكهة المختلفة والمحاصيل الشتوية كالقمح والشعير[61]. تلك المساحات الزراعية الشاسعة التي اخذت تطور في المملكة العربية السعودي استوعبت اعداد كبيرة من الايدي العاملة في مجال الزراعة ولا سيما بعد سياسة التحديث التي اتبعتها الحكومة في القطاع الزراعي مما وفر فرص عمل لنسبة كبيرة من سكان المملكة العربية السعودية[62]. كذلك عملت الحكومة على تقديم مساعدات مالية للمزارعين من خلال اعطائهم القروض والتي كانت تقدر بـ800 الف ريال تعطى على شكل دفعات من اجل حفر الابار الارتوازية لاسيما في المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية[63] .

الخاتمة

1- شكلت الزراعة في المملكة العربية السعودية الحلقة الرئيسية في حياة السكان كونها من اهم الدول التي تتمتع بمساحة الاراضي الزراعية الشاسعة.

2- تميز القطاع الزراعي في المملكة بقلة تذبذبه في بداية الامر وبقى على نطاق ضيق لا يتناسب مع مساحة الاقاليم الزراعية فضلا عن قلة الانتاج الزراعي في الواحات المتفرقة من اقاليم المملكة .

3- نجحت محاولات المملكة في دعم القطاع الزراعي في كل جوانبه من حيث جلب الخبراء الاجانب فضلا عن البذور واصنافها المختلفة والمكائن والمعدات التي ساهمت بدورها في دعم القطاع الزراعي في كل ارجاء المملكة .

4- حققت المملكة العربية السعودية اهدافها من خلال دعمها للقطاع الزراعي وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي والذي سينعكس بضلالة على الحالة المعيشية للسكان ما يخفف من الاعباء المالية التي كانت تعاني منها الاسر السعودية وكذلك تطور القطاع الزراعي له اثر كبير في الاستقرار الاجتماعي والعمل على تقليل عملية الهجرة والترحال للسكان لا سيما من كانوا يمارسون مهنة الرعي وتربية المواشي بحثا عن الاعشاب والمياه لرعي حيواناتهم .

5- عملت المملكة العربية السعودية على دعم القطاع الزراعي من خلال انشاء المصرف الزراعي وذلك لتقديم القروض للفلاحين باستقطاعات ميسرة .

6- ساهمت المملكة بدعم الفلاح بشكل مباشر من خلال حفر مجموعة كبيرة من الابار الارتوازية لتوفير المياه وانشاء مجموعة من السدود لخزن المياه الزائدة والاستفادة منها اوقات شحت المياه في فصل الصيف، ما ادى الى زيادة مساحة الاراضي الزراعي بشكل كبير مقارنة بالسابق .

7- لم تترد المملكة العربية السعودية في المضي بالاتجاه الصحيح لا سيما هو تحويل الواردات النفطية التي اخذت تزداد يوما بعد يوم والتي ساهمت بشكل كبير في دعم الجوانب الاخرى في المملكة واهمها هو الجانب الزراعي .

الهوامش:

(1) نصر اليونصر، جغرافية الغذاء في دول العالم الثالث، دراسة في تطبيق اسلوب تحليل التربة، كلية العلوم الاجتماعية (مجلة) العدد 7 ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، 1983، ص231.

(2) راشد براوي، الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية جامعة الدول العربية، الادارة والثقافة في العالم العربي، مقالات وبحوث، مطبعة مصر، القاهرة، 1953، ص21.

(3) سعد عبود السامرائي، اقتصاديات الاقطار العربية، دراسة شاملة لواقع الاقتصاد العربي ووسائل التعاون الاقتصادي، مطبعة القضاء، النجف، 1978، ص447.

(4) صلاح العبد، التنمية والتكامل للوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجلاوي، القاهرة، 1974، ص15.

(5) وديع شرايحة، مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو مع اشارة خاصة البلدان العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1969، ص21 .

(6) راشد براوي، المصدر السابق، ص62 .

(7) برهان غزال، وسائل التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، القاهرة، 1961،ص214.

(8) مجلة الاذاعة السعودية، العدد (35)، 1955 ص13.

(9) مجلة الاذاعة السعودية، العدد (15) 1955 ص139.

(10) مصادر ومشروعات المياه في المملكة العربية السعودية، ادارة تنمية موارد المياه، وزارة الزراعة والمياه، المملكة العربية السعودية، 1980، ص 89.

(11) احمد عسه، معجزة فوق الرمال، دار المطابع اللبنانية، بيروت، 1966، ص446.

(12) مشاريع المياه، الاذاعة السعودية، مجلة، العدد (87-88)،1955 ص93.

(13) الملك عبدالعزيز ال سعود: ولد في تشرين الثاني عام 1880 في قصر الرياض وكان ابوه سلطان نجد، وامه ساره بنت احمد السديري، وفي عام 1902 دخل عبدالعزيز الرياض واصبح سيد المدينة، وفي عام 1907 عمل على توحيد دعائم السلم والطمأنينة، وتمكن من توحيد المملكة العربية السعودية عام 1932 بعد ان كون جيشا واستطاع القضاء على خصومه، ويعتبر مؤسس المملكة وبقي في الحكم حتى وفاته في العاشر من

تشرين الثاني 1953. ينظر: تويتشل، المملكة العربية السعودية وتطور مصادرها الطبيعية، ترجمة شكيب الاموي، دار الكتب العربية، القاهرة، 1955، ص112.

(14) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية 1953-1975 ، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2012، ص104.

(15) مديحة احمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الاول من القرن العشرين، دار الشروع للطباعة، د. م، د. ت، ص157.

(16) محمد متولي، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي، ج2، ط3، مكتبة الانكلوا المصرية، القاهرة، 1980، ص194.

(17) وزارة الزراعة والمياه، دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية، مطابع الهلال ، د. م، 1994، ص71.

(18) المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي الثالث، السنه الثالثة، الرياض، ص212.

(19) وزارة الزراعة والمياه، ادارة الابحاث الزراعية للمملكة العربية السعودية، محمد ابراهيم السالم، الرياض، ، 1983، ص18.

(20) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد(104) مارس، 2002، ص284.

(21) جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب نجدة هاجر، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960، ص98- 99.

(22) المملكة العربية السعودية، المديرية العامة للاذاعة والصحافة والنشر، نشرة خاصة، ص32.

(23) الزراعة في بلادنا، الاذاعة السعودية، (مجلة) العدد(107)،1955 ص164.

(24) راشد براوي، المصدر السابق، ص21.

(25) جان جاك بيربي، المصدر السابق، ص107.

(26) عزيز محمد حبيب، المملكة العربية السعودية، د. ن، القاهرة، 1975، ص195.

(27) محمد طه ابو العلاء، جغرافية شبه الجزيرة العربية، ج2، ط2، موسوعة سجا العرب، القاهرة، 1972، ص95.

(28) حازم السامرائي، الملك فيصل بن عبدالعزيز ال سعود، ط1، دار الحكمة، لندن، 2001، ص102.

(29) بنوميشان، عبدالعزيز ال سعود سيطرة بطل ومولود مكه، ترجمة عبدالفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، د. ت، ص22.

(30) حازم السامرائي، المصدر السابق، ص103.

(31) يسرى الجوهري، دول الخليج والمشرق الاسلامي، مكتبة الاشعاع الفنية، القاهرة، 1977، ص31.

(32) المصدر نفسه، ص31.

(33) عبدالرزاق خلف خميس الزيدي، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية 1932 – 1953، رسالة ماجستير غير منشورة، ص67.

(34) احمد نسيم سوسه: ولد في الحلة عام 1898 واكمل دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الامريكية، وحصل على شهادة الدكتوراه في هندسة الري وشغل عدة مناصب في العراق منها مدير المساحة العامة حتى احالته

على التقاعد توفي عام 1982. ينظر: محمد سعيد المسلم، ساحل الذهب الاسود، ط2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د . ت، ص205.

(35) احمد سوسه، تقرير حول اعمال مشروع الخرج، مطبوع على الاله الكاتبة، ج1، الرياض، 1939، ص 2.

(36) المصدر السابق نفسه، ص4.

(37) المصدر السابق نفسه، ص9.

(38) اياد ناظم جاسم العلوان، الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1932– 1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2004، ص86.

(39) محمد عدنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن 1923– 1978، د.ن، بيروت، 1987، ص36.

(40) د. ك. و، وثائق وزارة الزراعة والري، كتاب الوزارة العراقية المرقم س/143/7/108 بتاريخ 13 شباط 1940، البعثة العراقية بالرياض، ص247.

(41) عبدالله سليمان: ولد عام 1888 في عنزة بمنطقة العقيم ودرس مبادئ العلوم في التجارة ومن ثم سافر بعدها الى الهند وعمل هناك في التجارة ومن ثم سافر بعدها الى منطقة الخليج وذهب الى البحرين والكويت حتى استقر في الرياض 1910 وعمل لدى الملك عبدالعزيز عندما وحد المملكة عام 1932 وبعدها اصبح وزير للمالية واستمر حتى وفاته عام 1965. ينظر: اياد حلمي الجصاني، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، دار المعرفة ، د.م ، 1982 ص95.

(42) احمد حسين، مشاهداتي في جزيرة العرب، مطبعة مصر، القاهرة، 1950، ص274.

(43) بنوميشان، المصدر السابق، ص221.

(44) الاعارة والتأجير (Lend and Lease): هو قانون اصدرته حكومة الولايات المتحدة الامريكية عام 1941 ينص على ارسال السلع والسلاح وتقديم الخدمات لاي حليف يساعد على تحقيق هدف مشترك. ينظر: عبد الرسول شهيد العجمي، العلاقات السعودية الامريكية 1939– 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995، ص58.

(45) F.R.u.s, rol, lr, 1943 telejram from the actinj secretary of states to the ministerin ejyet (KirK) march 1943, p863.

(46) Dispatch from the under secretary ofstate to the prpsident rooserlt, 12 februaw , 1942, p62.

(47) فرانكلين روزفلت، الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية ولد في الثالث من كانون الثاني 1882 في نيويورك، انتخب عضو في مجلس الشيوخ الامريكي لولاية نيويورك عام 1913 وانتخب حاكما لولاية نيويورك عام 1928 ومن ثم اعيد انتخابه مره اخرى عام 1933 رئيسا للولايات المتحدة خلفا لهربوت هوفر عام 1932 وهو الرئيس الوحيد الذي تم انتخابه لاربع مرات 1932– 1945. ينظر: باكو فليف، الحقيقة برس، السعودية والغرب، ط1، د.ن، بيروت، 1971، ص7.

(48) F. R. u. s, vol, lr, 1942, telejram from the ministry, in Ejyet (KivK) to the secretary of state, 20 febrary, 1943, p86.

(49) احمد عسه، مصدر سابق ، ص298.

(50) عبد الرسول شهيد العجمي، مصدر سابق، ص58.

(51) بنو ميشان، مصدر السابق، ص221.

(52) جريدة ام القرى، مكة المكرمة، العدد(1359) في 20 نيسان 1944، ص64.
(53) باكو فليف، مصدر سابق، ص15.
(54) احمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، دار المعرفة، الكويت، د. ت، ص47.
(55) محمد لينوب، اصول العلاقات السعودية الامريكية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص136.
(56) بنو ميشان، مصدر سابق، ص40.
(57) تويتشل، مصدر سابق، ص213.
(58) المصدر السابق نفسه، ص213.
(59) عبدالعزيز خلف خميس الزيدي، مصدر سابق، ص76.
(60) محمد سعيد المسلم، مصدر سابق، ص48.
(61) ابراهيم القيسي، تنظيمات الدولة في عهد الملك عبدالعزيز، د.ن، د.م، 1992، ص469.
(62) ابراهيم رفعت باشا، مرأة الحرمين، ج1، د.ن، بيروت، د.ت، ص154.
(63) علي حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، شركة المدينة للطباعة والنشر، جده، د.ت، ص282.

قائمة المصادر

الوثائق

1-د. ك. و، وثائق وزارة الزراعة والري، كتاب الوزارة العراقية المرقم س/143/7/108 بتاريخ 13 شباط 1940، البعثة العراقية بالرياض.

الكتب

1-ابراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين، ج1، د.ن، بيروت، د.ت.
2- ابراهيم القيسي، تنظيمات الدولة في عهد الملك عبدالعزيز، د.ن، د.م، 1992.
3- احمد حسين، مشاهداتي في جزيرة العرب، مطبعة مصر، القاهرة، 1950.
4- احمد سوسه، تقرير حول اعمال مشروع الخرج، مطبوع على الاله الكاتبة، ج1، الرياض، 1939.
5- احمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، دار المعرفة، الكويت، د. ت.
6- احمد عسه، معجزة فوق الرمال، دار المطابع اللبنانية، بيروت، 1966.
7- برهان غزال، وسائل التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، القاهرة، 1961.
8- حازم السامرائي، الملك فيصل بن عبدالعزيز ال سعود، ط1، دار الحكمة، لندن، 2001.

9- راشد براوي، الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية جامعة الدول العربية، الادارة والثقافة في العالم العربي، مقالات وبحوث، مطبعة مصر، القاهرة، 1953.

10- سعد عبود السامرائي، اقتصاديات الاقطار العربية، دراسة شاملة لواقع الاقتصاد العربي ووسائل التعاون الاقتصادي، مطبعة القضاء، النجف، 1978.

11- صلاح العبد، التنمية والتكامل للوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجلاوي، القاهرة، 1974.

12- عزيز محمد حبيب، المملكة العربية السعودية، د. ن، القاهرة، 1975.

13- علي حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، شركة المدينة للطباعة والنشر، جده، د.ت.

14- محمد سعيد المسلم، ساحل الذهب الاسود، ط2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د . ت.

15- محمد طه ابو العلاء، جغرافية شبه الجزيرة العربية، ج2، ط2، موسوعة سجا العرب، القاهرة، 1972.

16- محمد عدنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن 1923- 1978، د.ن، بيروت، 1987.

17- محمد لينوب، اصول العلاقات السعودية الامريكية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.

18- محمد متولي، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي، ج2، ط3، مكتبة الانكلوا المصرية، القاهرة، 1980.

19- مديحة احمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الاول من القرن العشرين، دار الشروع للطباعة، د. م، د. ت.

20- مصادر ومشروعات المياه في المملكة العربية السعودية، ادارة تنمية موارد المياه، وزارة الزراعة والمياه، المملكة العربية السعودية، 1980.

21- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي الثالث، السنه الثالثة، الرياض.

22- وديع شرايحة، مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو مع اشارة خاصة البلدان العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1969.

23- المملكة العربية السعودية، المديرية العامة للاذاعة والصحافة والنشر، نشرة خاصة.

24- وزارة الزراعة والمياه ، ادارة الابحاث الزراعية للمملكة العربية السعودية، الرياض، ، 1983.

25- دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية، مطابع الهلال ، د. م، 1994.

26- يسرى الجوهري، دول الخليج والمشرق الاسلامي، مكتبة الاشعاع الفنية، القاهرة، 1975.

المصادر المعربة

1-باكو فليف، الحقيقة برس، السعودية والغرب، ط1، د.ن، بيروت، 1971.

2- بنوميشان، عبدالعزيز ال سعود سيطرة بطل ومولود مكه، ترجمة عبدالفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، د. ت.

3- تويتشل، المملكة العربية السعودية وتطور مصادرها الطبيعية، ترجمة شكيب الاموي، دار الكتب العربية، القاهرة، 1955.

4- جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب نجدة هاجر، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960.

الرسائل والاطاريح

1- اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1932-1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2004.

2- سوسن جبار عبدالرحمن شريف، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية 1953- 1975 ، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2012.

3- عبدالرزاق خلف خميس الزيدي، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية 1932 - 1953، رسالة ماجستير غير منشورة.

4-عبد الرسول شهيد العجمي، العلاقات السعودية الامريكية 1939- 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995.

البحوث والمجلات:

1-نصر اليونصر، جغرافية الغذاء في دول العالم الثالث، دراسة في تطبيق اسلوب تحليل التربة، كلية العلوم الاجتماعية (مجلة) العدد 7 ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، 1983.

2- مجلة الاذاعة السعودية، العدد (15 ، 35).

3- مشاريع المياه، الاذاعة السعودية، مجلة، العدد (87-88).

4- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (104) مارس، 2002.

5- الزراعة في بلادنا، الاذاعة السعودية، (مجلة) العدد(107).

6- جريدة ام القرى، مكة المكرمة، العدد (1359) في 20 نيسان 1944.

المصادر الاجنبية

1- F.R.u.s, rol, lr, 1943 telejram from the actinj secretary of states to the ministerin ejyet (KirK) march 1943.

2- Dispatch from the under secretary of state to the prpsident rooserlt, 12 februaw , 1942.

3- F. R. u. s, vol, lr, 1942, telejram from the ministry, in Ejyet (KivK) to the secretary of state, 20 febrary, 1943.

List of sources

documents

1-D. K. And, Documents of the Ministry of Agriculture and Irrigation, Iraqi Ministry Letter No. S/108/7/143 dated February 13, 1940, Iraqi Mission in Riyadh.

Books

1-Ibrahim Rifaat Pasha, Mirror of the Two Holy Mosques, Part 1, D.N., Beirut, D.T.

2-Ibrahim Al-Qaisi, State Organizations during the Era of King Abdulaziz, D.N., D.M., 1992.

3- Ahmed Hussein, My Views in the Arabian Peninsula, Misr Press, Cairo, 1950.

4- Ahmed Sousa, a report on the work of the Al-Kharj project, typewritten, vol. 1, Riyadh, 1939.

5-Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The United States and the Arab Levant, Dar Al-Ma'rifa, Kuwait, Dr. T.

6-Ahmed Issa, Miracle on the Sands, Lebanese Press, Beirut, 1966.

7-Burhan Ghazal, Means of Economic Development in Arab Countries, Cairo, 1961.

8-Hazem Al-Samarrai, King Faisal bin Abdulaziz Al Saud, 1st edition, Dar Al-Hekma, London, 2001.

9-Rashid Barawi, Economic Relations between Arab Countries, League of Arab States, Administration and Culture in the Arab World, Articles and Research, Misr Press, Cairo, 1953.

10-Saad Abboud Al-Samarrai, The Economics of the Arab Countries, a comprehensive study of the reality of the Arab economy and the means of economic cooperation, Al-Qadha Press, Najaf, 1978.

11-Salah Al-Abd, Development and Integration of the Arab World, League of Arab States, Arab Organization for Education, Culture and Science, Institute of Arab Research and Studies, Al-Jalawi Press, Cairo, 1974.

12-Aziz Muhammad Habib, Kingdom of Saudi Arabia, Dr. N, Cairo, 1975.

13-Ali Hafez, Chapters from the History of Medina, Medina Printing and Publishing Company, Jeddah, D.T.

14-Muhammad Saeed Al-Muslim, The Black Gold Coast, 2nd edition, Al-Hayat Library Publications, Beirut, Dr. T.

15-Muhammad Taha Abu Al-Ala, Geography of the Arabian Peninsula, vol. 2, 2nd edition, Saja Al-Arab Encyclopedia, Cairo, 1972.

16-Muhammad Adnan, Saudi Arabia and the Concerns of the Arabs during Half a Century 1923-1978, D.N., Beirut, 1987.

17-Muhammad Lenob, The Fundamentals of Saudi-American Relations, 1st edition, Madbouly Library, Cairo, 1994.

18-Muhammad Metwally, Economic and Social Conditions in the Arabian Gulf, vol. 2, 3rd edition, Egyptian Anglo Library, Cairo, 1980.

19-Madiha Ahmed Darwish, History of the Saudi State until the first quarter of the twentieth century, Dar Al-Shuru'a for Printing, Dr. M, D. T.

20-Water sources and projects in the Kingdom of Saudi Arabia, Water Resources Development Department, Ministry of Agriculture and Water, Kingdom of Saudi Arabia, 1980.

21-Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Finance and National Economy, Department of General Statistics, Third Statistical Book, Third Year, Riyadh.

22-Wadih Sharaiha, Problems of Economic Development in Newly Developed Countries with Special Reference to Arab Countries, League of Arab States, Institute of Arab Research and Studies, Modern Art Press, Cairo, 1969.

23-Kingdom of Saudi Arabia, General Directorate of Broadcasting, Press and Publishing, special bulletin.

24-Ministry of Agriculture and Water, Agricultural Research Department of the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, 1983.
25-A Guide to Agricultural Investment in the Kingdom of Saudi Arabia, Al Hilal Press, Dr. M, 1994.
26-Yousra Al-Gawhary, The Gulf States and the Islamic Levant, Al-Isha' Art Library, Cairo, 1975.

Letters and theses

1-Iyad Nazim Jassim Al-Alwani, American oil concessions in the Kingdom of Saudi Arabia 1932-1950, unpublished master's thesis, College of Education, University of Babylon, 2004.
2-Sawsan Jabbar Abdul Rahman Sharif, Economic and Social Developments in the Kingdom of Saudi Arabia 1953-1975, doctoral thesis, College of Arts, University of Mosul, 2012.
3-Abdul Razzaq Khalaf Khamis Al-Zaidi, Internal Developments in the Kingdom of Saudi Arabia 1932-1953, unpublished master's thesis.
4-Abdul Rasul Shahid Al-Ajmi, Saudi-American Relations 1939-1945, unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 1995.

Arabized sources

1-Baku Lev, Al-Haqiqa Press, Saudi Arabia and the West, 1st edition, D.N., Beirut, 1971.
2-Mecca, translated by Abdel Fattah Yassin, Dar Al-Katib Al-Arabi, Beirut, d. T.
3-Twitchell, The Kingdom of Saudi Arabia and the Development of Its Natural Resources, translated by Shakib Al-Amawi, Dar Al-Kutub Al-Arabiyya, Cairo, 1955.
4-Jean-Jacques Berbey, The Arabian Peninsula, Arabized by Najda Hajar, 1st edition, Publications of the Commercial Office for Printing, Distribution and Publishing, Beirut, 1960.

Research and journals

1- Nasr Al-Youniser, Food Geography in Third World Countries, a study in the application of the soil analysis method, College of Social Sciences (Journal) No. 7, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1983.
2- Saudi Radio Magazine, Issue (15, 35).
3- Water Projects, Saudi Radio, Magazine, Issue (87-88).
4- Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, Issue (104), March 2002.
5- Agriculture in our country, Saudi Radio, (magazine) issue (107).
6- Umm Al-Qura Newspaper, Mecca, Issue (1359) dated April 20, 1944.